

تزايد أعداد المضرين عنا لطعام بسجون الانقلاب و مخاوف على حياتهم



الأحد 1 أغسطس 2021 08:01 م

حذر حقوقيون من كارثة في السجون المصرية، وسط تعنت السلطات في التعامل مع مضرين عن الطعام، لا سيما بعد وفاة المعتقل "مصطفى قاسم".

وسلط حقوقيون الضوء على مخاطر يتعرض لها المضرين عن الطعام، واحتمال فقدانهم حياتهم خلف القضبان، محمليين نظام السيسي والمنظمات الحقوقية بالداخل والخارج المسؤولية الكاملة

وكان عدد من المعتقلين المصريين قد دخلوا إضرابا مفتوحا عن الطعام، وبدأت حالتهم الصحية في التراجع، من بينهم علا القرضاوي، التي دخلت عامها الرابع في الحبس دون محاكمة، وأحمد سمير الذي حكم عليه أربع سنوات مؤخرا، وكذلك الصحفي هشام فؤاد الذي بات على أبواب الستين عاما، ويعاني من عدة أمراض، واضطر لترك إضرابه مؤخرا بعد مناقشة أسرته له خوفا على حياته، لا سيما بعد تقارير عن تعرضه لإجراءات عقابية

"متاجرة سياسية"

وفي تعليقه، قال مدير مركز "ضحايا" لحقوق الإنسان، هيثم أبو خليل، إن ما يجري لهؤلاء المضرين عن الطعام من إهمال وعدم التجاوب مع قضيتهم، "يؤكد اللامبالاة التي يتعامل بها نظام السيسي مع مسألة حقوق الإنسان بشكل عام".

وأضاف أبو خليل، "هذا يذكرنا بما جرى مع مصطفى قاسم رحمه الله، الذي دفع حياته جراء إصراره على إضرابه وعدم الاكتراث به، ما أدى إلى وفاته في نهاية المطاف".

وحول توصيفه لما يجري من جانب هؤلاء السجناء، قال أبو خليل: "ما يجري هو نوع من المقاومة وإحياء القضية لا أكثر، لأنه للأسف لا يتم الاهتمام بهؤلاء وبقضيتهم، وحتى في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لم يعد هناك اهتمام بقضية حقوق الإنسان بمصر، وأصبحت قضية حقوق الإنسان للمتاجرة السياسية، ولم يختلف الأمر كثيرا عن إدارة ترامب، وفي الداخل لم تعد هناك منظمات حقوقية قوية تدافع عن هؤلاء والسجناء بشكل عام".

وختم بالقول: "تحرير السجناء بشكل عام لن يتم إلا بتحريك شعبي، يجبر النظام الحالي على الرحيل، أو على الأقل الإفراج عن هؤلاء المضرين وجميع السجناء".

"الجميع يتحمل المسؤولية"

بدوره، قال الباحث الحقوقي "أحمد العطار" إن الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام من أقصى وسائل المقاومة السلمية إيلا للبعقل، خاصة في ظل الظروف غير الإنسانية، وفي "زنازين هي أقرب للمقابر منها إلى أماكن الاحتجاز الرسمية".

وأضاف الباحث الحقوقي "بالتأكيد الدخول في إضراب عن الطعام سيؤدي إلى حدوث مشاكل صحية للمضرب، خاصة في ظل عدم اكتراث السلطات الأمنية المصرية بصحة المعتقلين ولا سلامتهم، وهو ما يؤدي إلى مشاكل أكبر، والمضرب يعلم خطورتها، لكن الظروف المحيطة به تجبره على الاستمرار من أجل انتزاع حريته".

وحمل "العطار" المجتمع المصري، أفرادا ومؤسسات، وكذلك النائب العام، ومنظمات المجتمع المدني، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، مسؤولية حياة هؤلاء، وضرورة العمل على الإفراج عنهم

"الدعم الحقوقي والعالمية ضرورة"

أما مدير المركز العربي لحرية الإعلام، قطب العربي، فقد اعتبر أن "هذه معركة شريفة يخوضها هؤلاء المعتقلون، بعد أن جربوا كل الوسائل الأخرى لإيصال صوتهم حول الانتهاكات التي يتعرضون لها في محبستهم، والتي تنتهك أبسط حقوقهم التي ضمنتها لهم لأئحة السجون ذاتها".

وأضاف العربي، "هؤلاء يريدون الحياة وليس الموت، وهم يرون أن ما يتعرضون له في محبسهم هو الموت بالفعل، وأن إضرابهم قد يحييهم بتوصيل صوتهم ومطالبهم".

وحول وضع الصحفيين المصريين المحبوسين بشكل عام والصحفي هشام فؤاد المضرب عن الطعام بشكل خاص، قال العربي إن "هشام محبوس على ذمة قضية تحالف الأمل، وهو عمل سياسي مشروع تماما، ثم تم تليفيق اتهامات أخرى له لتبرير استمرار حبسه احتياطيا بعد قضاء الحد الأقصى لهذا الحبس، لذلك فقد أراد من خلال إضرابه أن يوجه صرخة عالية عن الظلم الذي يتعرض له، وهو لا يأبه بمصيره الشخصي نتيجة الإضراب، فهو يرى أن الموت لن يكون أسوأ من وضعه الحالي".

وتابع: "هذا ما ينطبق على مئات بل آلاف سجناء الرأي الآخرين"، مطالبا بدعم هؤلاء من جانب المنظمات الحقوقية والأحزاب والقوى السياسية، خاصة أن المضربين ينتمون لتيارات متنوعة، كما يحتاجون إلى حملات إعلامية لإبراز قضيتهم وإيصال صوتهم